بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman

سلطنة عمان

بيان وفد سلطنة عُمان الدائم لدى الأمم المتحدة

اللجنة السادسة

البند (٨٤)

"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"

الدورة الـ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة

يلقيه

السكرتير ثان محمد بن علي الشحي

نيويورك

١٠ أكتوبر ٢٠٢٢م

Permanent Mission of the Sultanate of Oman to the United Nations
3 Dag Hammarskjöld Plaza 305 East 47th Street, 12th Floor, New York, NY 10017 Tel: (212) 355-3505 Fax: (212) 644-0070

السيد الرئيس،
السيدات والسادة المحترمين،

أتشرف، بالنيابة عن وفد بلادي سلطنة عمان، أن أدلى بهذا البيان في إطار مناقشة اللجنة الموقرة للبند الرابع والثمانين (٨٤) المعنون بـ "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"، وأود أن أضم صوتي لبيان "الجمهورية الإسلامية الإيرانية نيابة عن حركة عدم الانحياز".

كما أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، على تقريره السنوي الوارد بالوثيقة A/77/213، والمعنون بـ **"تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها"**، في التأكيد على أن **"سيادة القانون تشكل الأساس لمجتمع منصف وعادل، وعنصراً أساسياً من عناصر السلام والأمن والتنمية المستدامة"**.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة المحترمين،
تولي سلطنة عمان أهمية بالغة لموضوع **"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"**،

فعلى الصعيد الوطني ، ينص النظام الأساسي لسلطنة عمان، على أن **"سيادة القانون أساس الحكم في الدولة"**، كما تبذل بلادي جهوداً حثيثة في تطوير وتحديث القوانين الوطنية، وذلك لضمان موائمتها مع المعايير والاتفاقيات الدولية، إيماناً منها بأن سيادة القانون على المستوى الوطني تنهض بالدول والمجتمعات، وأن القوانين الوطنية هي التي تعكس مدى احترام الدول لحقوق وحريات الأفراد.

وإذ تؤكد سلطنة عمان على أن سيادة القانون على الصعيد الوطني والدولي، يمثل ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، فإنها قد أولت في إطار رؤية عمان ٢٠٤٠، أهمية خاصة لقضايا الحوكمة وموضوعاتها، وتفعيل الرقابة، وتحقيق مبادئ النزاهة والعدالة والشفافية، والمحاسبة والمسائلة، بما يعزز الثقة في الاقتصاد الوطني، ويدعم تنافسية القطاعات في ظل سيادة القانون، حيث جعلت سلطنة عمان التشريع والقضاء والرقابة، ضمن أهم أولوياتها لتحقيق منظومة تشريعية تكاملية وتشاركية.

وعلى الصعيد الدولي، تؤكد بلادي سلطنة عمان على التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، والمتمثل في احترام الأعراف والقوانين الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية النزعات بين الدول بالطرق السلمية، ومنع استخدام القوة أو التهديد بها، ودعم التعاون بين الدول وتعزيز فرص الحوار فيما بينها، تعبيراً عن قناعتنا بأن حل الخلافات بروح الوفاق والتسامح، إنما هو سلوك حضاري، يؤدي إلى نتائج أفضل وأدوم، مما يمكن تحقيقه عن طريق الصراع.

وفي هذا السياق، فقد أكد النظام الأساسي لسلطنة عمان على المبادئ الموجهة لسياسة الدولة، والتي من بينها **"توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والاقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة، وبما يؤدي إلى إرساء السلام والأمن بين الدول والشعوب"**.

وفي الختام، لا يسعني سوى التأكيد على موقف بلادي الداعم والمؤكد لأهمية **"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"**، وأن القوانين الوطنية يجب أن تتوائم مع المعايير والاتفاقيات الدولية بما لا يمس سيادتها وحصانتها.

وشكرا،